

Distr.: General
17 December 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون
البند ٨٨ (أ) من جدول الأعمال

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة: مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

تقرير اللجنة الثانية

المقرر: السيد أزانو تاداسا أبرها (إثيوبيا)

أولا - مقدمة

١ - أقرت اللجنة الثانية مناقشة موضوعية بشأن البند ٨٨ من جدول الأعمال (انظر A/59/486، الفقرة ٢). واتخذ إجراء بشأن البند الفرعي (أ) في الجلستين ٣٥ و ٤٠ المعقودتين في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ويرد سرد لنظر اللجنة في البند في المحضرين الموجزين ذوي الصلة (A/C.2/59/SR.35 و 40).

ثانيا - النظر في مشروع القرارين A/C.2/59/L.42 و A/C.2/59/L.71

٢ - في الجلسة ٣٥ المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم ممثل قطر، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنون "مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا" (A/C.2/59/L.42)، فيما يلي نصه:

"إن الجمعية العامة،

"إذ تشير إلى قرارها ٢٧٩/٥٥ المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠١، الذي أيدت فيه إعلان بروكسل وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا، وإلى قرارها ٢٧٦/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٢٨/٥٨

المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً،

”وإذ تعيد تأكيد قرارها ٢/٥٥ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الذي اعتمدت فيه إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وبخاصة الفقرة ١٥ منه التي تعهد فيها رؤساء الدول والحكومات بمعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً،

”وإذ تدرك أهمية استعراض التقدم المحرز صوب الوفاء بالغايات والأهداف الواردة في برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً فضلاً عن الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية من حيث تناولها للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً،

”وإذ تشير إلى الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠٤ بشأن موضوع ”تعبئة الموارد والبيئة المواتية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً“،

”وإذ تحيط علماً مع التقدير بالتقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً لعام ٢٠٠٤: ربط التجارة الدولية بالحد من الفقر“،

”وإذ تحيط علماً أيضاً بتقرير الأمين العام،

”١ - تكرر الإعراب عن بالغ قلقها إزاء ضعف تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً؛

”٢ - تحث أقل البلدان نمواً وشركاءها في التنمية الثنائيين والمتعددي الأطراف على زيادة بذل الجهود المتضافرة واتخاذ التدابير العاجلة للوفاء بغايات وأهداف برنامج العمل في وقت مناسب؛

”٣ - تطالب من الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع أقل البلدان نمواً، بتحري إمكانية تعيين فرقة عمل مؤلفة من شركاء أقل البلدان نمواً في التنمية والأجهزة والمؤسسات والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بریتون وودز، لكل من الالتزامات السبعة الواردة في برنامج العمل؛ ويمكن لفرق العمل تلك التي يرأس كل منها رئيس فريق أن تؤدي دوراً محفزاً في تنفيذ برنامج عمل بروكسل؛

”٤ - تحت الحدث الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٥ على أن يتناول، وفقا لطرائق عمله، الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا حين استعراض التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية؛

”٥ - تقرر أن تعتمد في عام ٢٠٠٦ استعراض منتصف المدة لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا؛

”٦ - تكرر تأكيد الأهمية الحاسمة لمشاركة ممثلين حكوميين من أقل البلدان نموا في الاستعراض السنوي لبرنامج عمل بروكسل الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام اتخاذ تدابير محددة من أجل التنفيذ التام للحكم الوارد في الفقرة ٨ من القرار ٢٢٨/٥٨؛

”٧ - تطلب من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تمشيا مع الفقرة ٣٤ من توافق آراء ساو باولو، إجراء تحليلات سنوية بواسطة تقرير أقل البلدان نموا لأسباب انخفاض نصيب أقل البلدان نموا من التجارة العالمية، والصلات بين التجارة والنمو والحد من الفقر، بغية الوقوف على حلول طويلة الأجل للمشكلة؛ وتكرر في هذا الصدد تأكيد الحاجة إلى زيادة الموارد المخصصة للاضطلاع بهذه المهمة؛

”٨ - تهيب بالأمين العام أن يقدم، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا مرحليا سنويا عن تنفيذ برنامج العمل يكون تحليلا بدرجة أكبر وأكثر تركيزا على النتائج، عن طريق زيادة التأكيد على النتائج الملموسة وبيان التقدم المحرز في تنفيذه.“

٣ - وفي الجلسة ٤٠ المعقودة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، عرض مقرر اللجنة، السيد أزانو تاداسا أبرها (إثيوبيا)، ونقح شفويا مشروع قرار معنون ”مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا“ (A/C.2/59/L.71)، قدمه بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/59/L.42.

٤ - وفي الجلسة ذاتها، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/59/L.71، بصيغة المنقحة شفويا (انظر الفقرة ٧).

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ممثلو اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وكندا ببيانات.

٦ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/59/L.71، سحب مشروع القرار A/C.2/59/L.42 من قبل مقدميه.

ثالثاً - توصية اللجنة الثانية

٧ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢٧٩/٥٥ المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠١، الذي أيدت فيه إعلان بروكسل^(١) وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(٢)، وإلى قرارها ٢٧٦/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٢٨/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٢/٥٥ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ الذي اعتمدت فيه إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وبخاصة الفقرة ١٥ منه التي تعهد فيها رؤساء الدول والحكومات بمعالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً،

وإذ تدرك أهمية استعراض التقدم المحرز صوب الوفاء بالأهداف والغايات الواردة في برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً فضلاً عن الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دولياً بما فيها تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية من حيث تناولها للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً،

وإذ تشير إلى الإعلان الوزاري الصادر عن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠٤ المتعلق بموضوع "تعبئة الموارد والبيئة المواتية للقضاء على الفقر في سياق تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً"،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٦/٢٠٠٤ المتعلق باستراتيجية الانتقال السلس للبلدان بعد خروجها من قائمة أقل البلدان نمواً و ٦٧/٢٠٠٤

(١) A/CONF.191/13، الفصل الأول.

(٢) المرجع نفسه، الفصل الثاني.

المتعلق بتقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها السادسة، المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤،

وإذ تحيط علما بالتقرير المتعلق بأقل البلدان نموا لعام ٢٠٠٤: ربط التجارة الدولية بالحد من الفقر^(٣)،

وإذ تسلم بأنه من بين ما يتطلبه القضاء على الفقر في أقل البلدان نموا اتخاذ خطوات لتمكين الفقراء وإطلاق مهاراتهم في تنظيم المشاريع وفتح الأبواب أمامهم للاستفادة من ثروات بلدانهم وتنميتها واستغلالها،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام^(٤)،

١ - تكرر الإعراب عن بالغ قلقها إزاء ضعف تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا^(٣)؛

٢ - تحث أقل البلدان نموا وشركاءها في التنمية الثنائيين والمتعددي الأطراف على زيادة بذل الجهود المتضافرة واتخاذ التدابير العاجلة للوفاء بأهداف وغايات برنامج العمل في وقت مناسب؛

٣ - تكرر تأكيد طلبها إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يكفل على مستوى الأمانة العامة التعبئة التامة لجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والتنسيق بينها بصورة كاملة من أجل تيسير التنفيذ المنسق لبرنامج العمل على الأصعدة الوطني والإقليمي ودون الإقليمي والعالمي وكذلك الاتساق في متابعة ورصد تنفيذ ذلك البرنامج، وتطلب في هذا السياق إلى الأمين العام أن يشرك رؤساء أفرقة مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في التنفيذ المنسق لأنشطة برنامج عمل بروكسل، وفقا لولاية كل فريق؛

٤ - تدعو الحدث الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٥ إلى أن يعالج، وفقا للطرائق التي ستحددها الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا لدى استعراض التقدم المحرز في تحقيق الغايات الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الغايات الواردة في إعلان الألفية؛

٥ - تقرّر إجراء استعراض شامل لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في عام ٢٠٠٦ في الجمعية العامة أثناء دورتها الحادية والستين وفقا للفقرة ١١٤ من برنامج العمل

(٣) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.04.II.D. 27.

(٤) A/59/94-E/2004/77.

مع مراعاة أحكام قرارها ٢٧٠/٥٧ بقاء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ على أن تحدد فيما بعد الطرائق التي ستتبع في هذا الصدد؛

٦ - **تقرر أيضا** أن تنظر في دورتها الستين في طرائق إجراء هذا الاستعراض الشامل؛

٧ - **تكرر تأكيد** الأهمية الشديدة لمشاركة ممثلين حكوميين من أقل البلدان نموا في الاستعراض السنوي لبرنامج عمل بروكسل الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام إنشاء صندوق استثماري خاص لتغطية نفقات السفر والإقامة لممثلين اثنين من كل بلد من أقل البلدان نموا من أجل حضور الاستعراض السنوي لبرنامج العمل، على أن يمول هذا الصندوق الاستثماري من التبرعات؛

٨ - **تهيب** بالدول الأعضاء وتدعو المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص إلى التبرع لهذا الصندوق الاستثماري؛

٩ - **ترحب** بالقرار الذي اتخذته مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الحادية عشرة بإجراء تحليلات من خلال التقرير المتعلق بأقل البلدان نموا لعام ٢٠٠٤^(٣) لأسباب انخفاض حصة أقل البلدان نموا في التجارة العالمية، والصلات بين التجارة والنمو والحد من الفقر، بغية الوقوف على حلول طويلة الأجل للمشكلة وفق ما أعرب عنه في الفقرة ٣٤ من توافق آراء ساو باولو^(٥)، وتدعو أيضا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى إجراء تحليل للدور الذي يمكن أن تؤديه تنمية المشاريع في الحد من الفقر في أقل البلدان نموا والتوصية بتدابير يمكن للحكومات أقل البلدان نموا أن تتخذها من أجل تعزيز تنمية القطاع الخاص لديها؛

١٠ - **تؤكد** أهمية التنفيذ الفعال لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٦/٢٠٠٤ من أجل دعم البلدان الخارجة من قائمة أقل البلدان نموا؛

١١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مرحليا سنويا عن تنفيذ برنامج العمل يُتوخى فيه التحليل والاهتمام بالنتائج وذلك بالتركيز على النتائج الملموسة وبيان التقدم المحرز في تنفيذه.

(٥) انظر TD/410.